

الدولة الفاطمية ومجتمع المغرب الأوسط

تأثير فقهاء الفاطميين في الحياة الاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط أنموذجا

The Fatimid State and Middle Maghreb Society

The influence of the Fatimid jurists on the economic life of the Middle Maghreb society as a model

أحمد شارف^{1*}

جامعة زيان عاشور – الجلفة - الجزائر

تاريخ الاستلام: 05 سبتمبر 2022 ؛ تاريخ المراجعة: 30 ديسمبر 2023 ؛ تاريخ القبول: 31 ديسمبر 2023

ملخص:

تعاقبت عدة دول على حكم بلاد المغرب الأوسط، منها الدولة الفاطمية التي دام نفوذها قرابة قرن ونصف (القرن الرابع الهجري ومنتصف الخامس) وكان لها خلال هذه المدة تأثير كبير في جميع الجوانب، في هذا المقال نبحث عن مدى تأثير فقهاء الدولة على الحياة الاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط، ومن خلال تتبع سياسات الدولة وفقهائها اعتمادا على المصادر القديمة والدراسات الحديثة، ومن خلالها تبين الدور الخطير في الإمعان في نهب الأموال، ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولم ينته هذا الدور بانتقالهم إلى مصر، وإنما عملوا على تخريب بلاد المغرب حين أرسلوا قبائل بني هلال لتأديب المعز بن باديس عندما قطع الدعوة لهم.

الكلمات المفتاحية: فقهاء، الفاطميين، تأثير، اقتصاد، المغرب الأوسط.

Abstract:

The influence of the Fatimid state in the Maghreb lasted for nearly a century and a half (4th and mid-fifth centuries), and during this period it had a great influence in all aspects. The dangerous role in the looting of money, which led to the deterioration of the economic and social conditions, and this role did not end with their transfer to Egypt, but rather they worked to sabotage the Maghreb when they sent the tribes of Bani Hilal to discipline Al-Mu`izz bin Badis for cutting off the invitation to them.

Keywords: Jurists, the Fatimids, influence, economy, the Middle Maghreb.* Corresponding author, e-mail: a.charef@univ-djelfa.dz

1- مقدمة

منذ انتهاء عملية الفتح والمغرب الإسلامي وجهة لأصحاب المذاهب الدينية ودعاتها على اختلاف عقائدهم ومذاهبهم وفلسفاتهم في الحكم، وكان المغرب الأوسط من أكثر البلاد تحولات سياسية، فعرف مذاهب فقهية وعقدية شتى، ومن ذلك عرف الدولة الرستمية ذات المذهب الإباضي منذ منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد تزامن انتشار هذا المذهب مع المذهب المالكي، كما عرف بداية من القرن الرابع الدولة العبيدية ذات المذهب الشيعي.

وتدين هذه الدول في ظهورها للفقهاء، الذين استطاعوا أن يقوموا بنشر أفكار هذه المذاهب، وكشف عيوب الانظمة القائمة حينها، وكل ذلك تحت عنوان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكان مؤسس الدولة الرستمية الإمام عبد الرحمن بن رستم، وكان أبو عبد الله الشيعي داعية المذهب الشيعي وممهد الدولة الفاطمية، وكان عبد الله بن ياسين مؤسس دولة المرابطين، وهكذا فجل دول المغرب إنما تدين في تأسيسها لفقهاء، وهنا نريد أن نبحث عن تأثير فقهاء ودعاة الدولة العبيدية في الحياة الاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط.

فماهي مظاهر هذا التأثير وما هي إنعكاساته ونتائجه على أوضاع المجتمع؟

عند دراسة دور وأثر الفقهاء في الجانب الاقتصادي نجد أنفسنا أمام إفتراضات عدة، تشمل نقاطاً مختلفة ومنها أننا قد نجد أن هناك دوراً للفقهاء وقد لا نجد بالمرّة هذا الدور، الافتراض الثاني إن وُجد هذا الدور قد يكون دوراً إيجابياً في المجتمع والدولة، وقد يكون دوراً سلبياً، وقد يكون الدور كبيراً وقد يكون الدور ضئيلاً، إلى غير ذلك من الافتراضات.

كما أن البحث في هذا المجال من شأنه أن يكشف لنا عن أمر خطير وهو عن مدى "الاجتهاد عند الفقهاء" فغالباً ما يكون التأثير عند الفقيه المجتهد لا الفقيه المقلد، ويُفترض أن تعدد المذاهب شجع على عمليات الاجتهاد في إنزال ما يُعتمد من مصادر دينية على مستجدات الواقع، فهل كان هناك اجتهاد على أرض الواقع؟ وهل عرفت هذه الأرض استثماراً للمال من قبل الفقهاء؟ أو بإشارة منهم إذا اعتبرنا أننا الاستثمار هو من أهم أبواب الاقتصاد،

من أجل التحقق من هذه الافتراضات نعود لنتتبع مواقف الأئمة والفقهاء في قضايا المال والاقتصاد والانتاج والأحوال الاجتماعية على قدر ما أتيح لنا من مادة في الموضوع، وهنا نلاحظ أمراً بعد معاينة المصادر، وهو أنه كثيراً ما كانت الكتب والمصادر تُعبر عن فكر الدولة القائمة أثناء الكتابة، وغالباً ما كانت كل دولة تقوم بطمس كتب ومصادر الدولة السابقة لها، على غرار ما حدث لمكتبة تيمرت "المعصومة" التي أُحرقت من قبل العبيديين (شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي 10/81) بفعل أن كلّ فئة تعمل على تجاهل التاريخ الذي لا يعينها، أو طمس معالم وأثار الدولة التي سبقها، وعليه اعتمدت على بعض الدراسات التي اعتنت بتاريخ الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، ويأتي على رأسها رسالة الدكتور موسى لقبال الموسومة ب"دور كتامة في دور كتامة في الخلافة الفاطمية" وبحث الدكتور الحبيب الجنحاني تحت عنوان "دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي" إلى جانب عدد من المقالات العلمية التي كشفت عن جوانب مهمة في تاريخ وسياسة الفاطميين في بلاد المغرب.

1- أوضاع المغرب الاوسط عشية ظهور العبيديين:

عرفت بلاد المغرب الأوسط حالة استقرار و يسر في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية طيلة عهد الدولة الرستمية من سنة 160هـ إلى سنة 296هـ، وتخلوا المصادر على اختلاف مذاهب أصحابها من تقديم أي دور سلبى لفقهاء وأئمة الإباضية في الحياة الاقتصادية، أو الممارسات المالية المجحفة، فكان الأئمة يعيدون كل البعد عن كل مظاهر الجور، وعليه نقول إن المغرب الأوسط عرف عصراً من أزهى عصورها في ظل الدولة الرستمية بفعل السياسة الحكيمة لأئمة الفقهاء المذهب

الإياضي (المقدسي ، ص 228). وغصت تهرت وأرجاء الدولة بجموع التجار من سائر أرجاء العالم الإسلامي على اختلاف مللهم ونحلهم كما شهد بذلك ابن الصغير. واستمر هذا الوضع إلى آخر عهد الدولة الرستمية، حيث آلت إلى الضعف العام، بسبب ضعف الأئمة المتأخرين، والصراع على السلطة، أوضاع مهدت الطريق لسيادة المذهب الشيعي الفاطمي على أرض المغرب (لقبال ، 339).

وقع المغرب الأوسط وإفريقية تحت تأثير وهيمنة الدولة العبيدية منذ أواخر القرن الثالث حين أسقطوا الدولة الرستمية سنة 296هـ، واستمر ذلك إلى غاية إعلان المعز بن باديس العودة إلى المذهب المالكي السنن سنة 443 هـ وتبعيته للخليفة العباسي القائم بأمر الله ، ورغم انتقالهم إلى مصر بقي تأثير العبيديين على المغرب وأهله إذ أرسلوا أعراب بني هلال الذين أحدثوا تغييراً كبيراً دام قروناً من الزمن حسب تعبير ابن خلدون (ابن خلدون، 1/ 188) وما نركز عليه في هذه الدراسة هو دور وأثر خلفاء وفقهاء العبيديين في الحياة الاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط.

يقول صاحب تاريخ الأنطاكي واصفاً عبید الله المهدي ونهبه للمال: ((وأخذ إليه الأموال التي جمعها أبو عبد الله الشيعي ، وطلب أموال زيادة الله بن الأغلب وأموال أصحابه، وتقصى على ما نهب من رقادة، واستخلص من أيدي الناس أموالاً كثيرة)) (الأنطاكي، 65)

هذه العبارة تكشف عن سياسة الإمعان في جمع الأموال التي اتبعتها أئمة وفقهاء الدولة العبيدية، ولم تقتصر هذه الشهادة على ابن الأنطاكي، فالمصادر السننية والخارجية على حد سواء تُجمع على أن سياسة العبيديين أئمة وفقهاء كانت تجتهد باستمرار في عمليات نهب الأموال في كل صورها وبكل وسيلة من أهالي المغرب، ولذلك سيشهد المغرب تراجعاً في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وركوداً اقتصادياً، وهذا التراجع مقارنة على ما كانت عليه الأوضاع في العهد الرستمي من جهة، وما آلت إليه الأوضاع في العهد الحمادي لاحقاً من ازدهار، إذا استثنينا فترة الزحف الهلالي التي سنتكلم عنها فيما يأتي.

والظاهر أن أهداف العبيديين في جمع الأموال تختلف عن غيرهم. فإذا كانت الجباية والسياسة المالية في آخر العهد الأموي تهدف إلى تحقيق الأطماع الخاصة للولاة والأمراء والقادة وحتى الخلفاء، فإن السياسة المالية الفاطمية كانت أكثر إمعاناً وأشد وطأة على السكان (الجنحاني، 59) كانت تسعى إلى تنفيذ مشروع بناء الدولة الشيعية الاسماعلية، وعليه تضمنت المصادر الشيعية أبواباً فقهية تعمل على توجيه الجباية لخدمة مشروع الدولة الناشئة، فقد اجتهد منذ البداية عبید الله المهدي في جمع المال تحقيقاً لمشروعه، ولذلك عمل دعاته في المغرب على إرسال الأموال إليه، وبها تمكن من أن يصل إلى بلاد المغرب، ولما أسس دولته في رقادة، أسس بيتاً للمال وألح في جباية الأموال لبناء الجيش والاستمرار في طريقه لتنفيذ مشروعه، فكيف يظهر ذلك في سيرته وعمل دُعاته وأحكام فقهاه؟

2- السياسة المالية في عهد الداعية عبد الله الشيعي:

أبو عبد الله الشيعي كان في ماضيه -قبل دخوله بلاد المغرب- محتسباً (موسى لقبال، الحسبة المذهبية، 46)، وهو ما يفسر فِقْهَهُ ومواقفه من الأموال التي تمت جبايتها، فقد وقف على التجاوزات المالية التي سنها عمال الأغالبة وجباةهم، فانتقدها وعمل على إبطالها فألغى جميع الضرائب المخالفة للشريعة، وكان ذلك مما جمع الناس حوله، ويبين ابن عذارى ما قام به الشيعي الداعي من التزام أحكام الإسلام في جمع الأموال فحين دخل بلزمة وطبنة وكان بهما جباة على ضروب المغارم، أتوه بما في أيديهم من الجباية، وسأل الجباة عن مصدر الأموال التي أتوه بها، فقالوا إنها من العشور، فرد عليهم أن العشور حبوب، وهذه عين، فاستنكر ذلك، وأمر برد الأموال إلى أصحابها، فلما نظر أهل طبنة إلى فعله، سروا به ورجوه أن يستعمل فيهم الكتاب والسنة. وانتشر فعله في جميع نواحي إفريقية فتاقت أنفسهم إليه، وكتبوه ودخلوا في طاعته (ابن عذارى، 1/ 141، 142) وسأل آخر عن الدنانير التي معه، فقال إنها جزية النصارى واليهود، عن حول مضى لهم، فرد عليه أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من الملىء ثمانية وأربعين درهماً، ومن ومن متوسط الحال أربعة وعشرين، ومن الفقير اثني عشر درهماً، فأجاب الرجل، لقد أخذها بالصرف الذي كان يأخذ به عمر، فقال هذا مال طيب، وأمر بعض

رجاله برده على أصحابه، ورفض أن يأخذ مال الخراج بحجة ان المسلمين ليس لهم خراج، لقد كانت لهذه المواقف أثرها الفعال في الناس (موسى لقبال، الحسبة المذهبية، 46)

ويتضح من النص أن أبا عبد الله الشيعي كان يعمل على الالتزام بالأحكام الفقهية فيما يتعلق بالجانب المالي، فهل كان هذا الالتزام عاماً مع جميع القبائل أم خاصاً؟ هل كان دائماً مطبقاً للأحكام الشرعية أم مؤقتاً لاستدراج الناس للمذهب؟

إن هذه السياسة التي مارسها أبو عبد الله الداعي كانت مع القبائل الموالية له ولم تكن مع غيرها من القبائل إذ نجده في وقت لاحق ومع قبائل معارضة يُشهر سيفه على رقاب المسلمين، ويطلق جُباته في جيوبهم، ففي سنة 298هـ تجول في بلاد البربر فحارب زناتة، وقتل الرجال، وأخذ الأموال وسبى الذرية وأحرق بعض المدن بالنار (ابن عذارى، 1/162)

لقد اتبع أبو عبد الله الشيعي النظام المالي في الاسلام استدراجاً للناس، وما إن حقق هدفه حتى شرع يطبق سياسة و نظام الشيعة، فقد فرض على أهل كتامة "دينار الهجرة" و"درهم الفطرة" وجعل لنفسه حقاً واجباً في أموال الأمة (الجنحاني، 70) وحتى لا يثير الشكوك حوله في الأموال التي يجمعها فإنه كان متقشفاً زاهداً، يعمل على جمع الأموال عند مشائخ كتامة، حتى إذا تم ذلك عمل على إرسالها إلى عبيد الله الشيعية وهو في طريقه إلى المغرب، ولا شك أن هذه الأموال هي التي قوت شوكته، وأرست دعائم دولته، ومدت نفوذه، وحققت انتصاراته.

3- استيلاء المهدي على أموال أهل المغرب الأوسط وإفريقية :

لم تسلم أموال القبيلة الموالية للعبيديين من الاستيلاء، ففي طريق العودة من سجماسة سلم الشيعي ما كان بإيكجان من الأموال للمهدي. وحين نزل "المهدي" بقيادة في ربيع سنة سبع وتسعين، وحضر أهل القيروان وبيع البيعة العامة، واستقام أمره وبث دعائه في الناس أجابوا إلا قليلاً عرض عليهم السيف، وقسم الأموال والجواري في رجال كتامة، وأقطعهم الأعمال (ابن خلدون، العبر، 4/47) فكان هذا بمثابة رد الجميل لرجال كتامة صنيعهم في نصرة دعوته، فرد على أعيانهم الأموال التي جمعها من قبائلهم، وعينهم على الأعمال.

إن أول ما أقدم عليه عبيد الله المهدي حين دخوله بقيادة أنه لم يستجب لتأمين الناس في أموالهم، وهذا يكشف عن سياسة الإمعان في نهب الأموال بكل الوسائل المتاحة، يروي ابن عذارى لحظة وصول عبيد الله إلى رقادة، ولقائه من قبل وجوه القيروان قائلاً: ولقبه الفقهاء ووجوه القيروان، فدعوا له وهنئوه وأظهروا له السرور بأيامه، وسألوه تجديد الأمان لهم، فأجابهم: (أنتم آمنون في أنفسكم و ذرايكم) ولم يذكر الأموال، فعاوده بعضهم وسألوه التأمين لهم في الأموال، فأعرض عنهم) فخافه أهل العقل من ذلك الوقت. ودخل مدينة رقادة (الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، 65).

إن هذا الحوار يكشف عن واقع صعب ستعرفه بلاد المغرب من جراء الحكم الشيعي لها، فكان جمع المال من أبرز مظاهر الحكم العبيدي، من خلال ممارسات الأئمة وأحكام فقهاءهم، فنجد أن عبيد الله طالب بجميع الأموال التي جمعها أبو عبد الله، وطلب أموال زيادة الله بن الأغلب وأموال أصحابه وتقصى على ما نهب من رقادة، واستخلص من أيدي الناس أموالاً كثيرة (الأنطاكي، تاريخ الأنطاكي، 65)

وشرع ينظم دواوين لجباية المال، فأحيا ديوان الخراج الذي أحرق على اثر فرار الأغالبة، وأنشأ ديواناً للضباع، وديواناً لأصحاب الأموال من الفارين مع الاغالبة، وديواناً للكشف (أبو حنيفة النعمان بن حيون، افتتاح الدعوة، 256) وهذه السياسة تكشف عن مدى وعي المهدي بدور المال في إرساء أفكار الدعوة وأجهزة الدولة ومد نفوذها، سياسة تتجاوز تعاليم الدين إلى الابتزاز في نهب أموال الناس، فقد استخدم كل الوسائل لأخذ أموال الناس، وهو ما يثبته ابن عذارى في أحداث سنة 307 قائلاً: ((وفي سنة 307 كان بأفريقية وما والاها إلى مصر، طاعون شديد وغلاء وغلاء سعر مع الجور الشامل من الشيعة، والتعلل على أموال الناس في كل جهة)) (ابن عذارى، المصدر السابق، 1/181) أي أن هؤلاء العبيديين أمراء كانوا أو قادة أو قضاة كانوا لا يتورعون في سلب أموال الناس ولو تطل الأمر إراقة دمائهم.

وحين دخل جيش "المهدي" مدينة تهرت لم يتوان في استباحتها فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانهبوا الأموال، وحرقوا المدينة بالنار. وبلغ عدد القتلى بها ثمانية آلاف رجل (ابن عذارى، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، 1/166) ولا شك أن مدينة تهرت وأهلها الميسورين كانت بحوزتهم أموالاً معتبرة انتزعها العبيديون منهم بدليل أن تهرت فقدت مكانتها منذ تاريخ هذه الحملة. ولذلك ربط الجغرافيون ازدهارها بعصر الدولة الرستمية، ومن ذلك عبارة الأصبخري: ((وفي ظل الإباضية كانت مدينة كبيرة خصبة واسعة البرية والزروع والمياه)) (الاصبخري، المسالك والممالك أو مسالك الممالك، 39)

أما ابن حوقل الذي يوصف بأنه كان عيناً للفاطميين فهو يعدد لنا أصنافاً من المغارم التي فرضها عبيد الله المهدي، وأثقل بها كاهل الناس - في قوله: كان على الناس ان يؤدوا العشر والصدقات والمراعي والجوالي وهي الجزية والمرصد وهي ضريبة المرور، والأعشار الواجب أدائها في المرافق على الصادرات والواردات مثلما هي واجبة على المسكوكات... (ميخائيل عواد، 24) ويظهر أن من عوامل نقمة المهدي على الداعي أبي عبد الله هو الاختلاف والنزاع حول المال، من خلال عبارة لابن خلدون يقول فيها: ((فتلطف (الشيعة) في رده ولم يجبه إليه ففسدت النية بينهما، واستفسدوا كتامة وأغروهم به وذكرهم بما أخذه من أموال إيكجان) (ابن خلدون، 4/48) يتبين من هذه العبارة أن المهدي كان أشد وطأة في نهب أموال أهل المغرب، وذلك مقارنة بالداعي وكان هذا الاختلاف عاملاً من العوامل التي أدت إلى الخلاف الذي انتهى بمقتل الداعي، وما قيل عن الجانب المالي في هذه المقارنة يطال الأرواح، فقد كان المهدي أكثر سفكاً للدماء، وهو ما رأيناه حين استباح تهرت، بخلاف الداعي الذي يقول عنه الدكتور موسى لقبال واصفاً أحواله مع معارضيه: ((وقد جرت عادة الداعي في إفريقية أن لا يقتل غير المعاندين، وكان ميالاً لاستصلاح النفوس وللتأثير عليها أكثر من ميله لسياسة القتل)) (موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية 325)

4- القاضي النعمان يُشرع للسياسة المالية العبيدية:

تظهر لنا السياسة المالية العبيدية أيضاً من خلال ما كتبه فقهاؤها وعلى رأسهم أبو حنيفة النعمان بن محمد بن المنصور بن أحمد بن حيون، ويصفه صاحب وفيات الأعيان بأحد الأئمة الفضلاء المشار إليهم، وكان مالكي المذهب ثم انتقل إلى مذهب الإمامية، وصنف كتاب "ابتداء الدعوة للعبيديين، وهو كتاب "افتتاح الدعوة" وكتاب "الأخبار" في الفقه، وكتاب "الاقتصار" في الفقه أيضاً. له رد على أبي حنيفة وعلى مالك والشافعي وعلى ابن سريج، وكتاب "اختلاف الفقهاء" ينتصر فيه لأهل البيت رضي الله عنهم، كان ملازماً للمعز العبيدي (ابن خلکان، 5/416).

تناول الجانب المال في بعض آثاره، وفيها يبين أوجه جباية المال، ونصيب الخليفة فيه، ويتناول الباحث حبيب الجنحاني المفارقات فيما ورد عند القاضي النعمان في باب صرف أموال الصدقات، فالقاضي النعمان ينتقد سياسة الأمويين في أنهم لم يتقيدوا بما جاء في الآية: [إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفَقْرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَقَةَ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ] (التوبة 60) في حين يشرع إلى أنه يجب دفعها (الصدقات) ولو إلى إمام جائر، أو عامل ظالم (حبيب الجنحاني، 62) وذلك يختلف عن ما جاء عند غيره من علماء مذهب السنة ومن ذلك ورد عند أصحاب الأحكام السلطانية، قولهم: «وإذا كان العامل جائراً في أخذ الصدقات، عادلاً في قسمتها، جاز كتّمها، وأجزاً دفعها إليه. وإن كان عادلاً في أخذها جائراً في قسمتها، وجب كتّمها منه. ولم يجز دفعها إليه. فإن أخذها طوعاً واختياراً أجزأهم، ولا يلزمهم إعادتها (ابن الفراء، 130-164) وعليه فقد حث ورغب القاضي النعمان على إيصال الأموال لبيت المال الفاطمي، مبيناً مدى الجرم الذي يرتكبه الممتنعون عن دفع أموالهم، مُهَدِّدًا إياهم بالعقوبات التي تنالهم.

لم يكتف أئمة العبيديين بما اقترفوه من سياسات النهب والسلب أيام إقامتهم في إفريقية، بل تهادوا بعد رحيلهم إلى مصر إلى تخريب إفريقية والمغرب الأوسط فقد أرسل المستنصر قبائل الأعراب، وكانت تقدر بمئات الألوف (شوقي ضيف، 9/ 127) الذين أوقعوا إفريقية في مشاكل سياسية واقتصادية أسقطتهم في يد الأطماع الخارجية، وأما المغرب الأوسط فقد حُرِّبَت حواضره الشرقية بفعل تلك الهجمات.

يصف ابن خلدون أعراب بني هلال بالجراد، لا يمرون بشيء إلا أتوا عليه، وحين وصلوا إلى إفريقية سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة عاثوا في البلاد وأظهروا الفساد في الأرض، ونادوا بشعار الخليفة الفاطمي المستنصر (ابن خلدون، 20/6)

ولم يقتصر تخريب وفساد الأعراب على القيروان بل تعداها إلى كل إفريقية، فنتج عن هذا كله قيام فترة من الاضطراب السياسي والاقتصادي، فخرّب العمران وقضي على معالم الحضارة، وساد قطاع الطرق في المنطقة (أبو الطاهر، 31/1) ولم يتوقف الأعراب عند القيروان وإفريقية، عبروا إلى المغرب الأوسط وخرّبوا أقاليمه الشرقية ومدنه، وشمل ذلك القلعة وطبنة والمسيلة فخرّبوها وأزعجوا ساكنيها، وعطفوا على المنازل والقرى والضياح والمدن فتركوها قاعا صافصفا، وغوروا المياه واحتطبوا الشجر وأظهروا في الأرض الفساد، وهجروا ملوك إفريقية والمغرب من صنهاجة وولاة أعمالها في الأمصار (ابن خلدون، العبر، 27/6)

إذا أردنا أن نُقَيِّم ما أقدم عليه العبيديون من إرسال هؤلاء الأعراب إلى إفريقية والمغرب، وهو رد فعل على خلع المعز لطاعة العبيديين ومذههم، فإننا نجد أن هذا الإجراء هو يتجاوز التأديب ورد الاعتبار إلى الانتقام الهمجي ليس من السلطة الحاكمة بل من المغرب وأهله ومذههم، هذا الانتقام أتم ما بدأه العبيديون من سياسة مالية متعسفة في حق أهل المغرب.

4 السياسة المالية العبيدية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي :

نظرا لارتباط المال بالدولة، ونظرا لأن الإمامة أصل من أصول الدين في الفكر الشيعي فإننا نجد تشريعات محددة ودقيقة لإدارة المال، والملاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً في السياسة المالية بين العبيديين في المغرب والقرامطة في المشرق فجعل ضرائهم وجباياتهم لها نظير لما سنه القرامطة (المقريزي، 156/1)

فكان من مصادر دخل خزينة الدولة العبيدية ما سنه القاضي النعمان من طريقة لجمع الأموال، أطلق عليها "أموال الامتحان" وهي تعني أن للإمام أن يمتحن الرعية في أموالهم، وأن لهذا الامتحان ضروب وليس لهذا الامتحان قيود في الزمان أو القيمة (الجنحاني، 66) ويذكر إلى جانب ذلك من الضرائب ما يُطلق عليه "التطوع" يقول في ذلك: ثم المؤمنون بعد ذلك مندوبون للتطوع بالإنفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع أعمالهم منها إلى أوليائهم أو من أقاموه لقبض ذلك منهم، وليس عليهم فيه توقيت ولا فرض معلوم، وإنما هو تطوع... (الجنحاني، 66)

ويتقصى الدكتور الجنحاني التشريعات المالية عند القاضي النعمان ويستخرج جملة منها فيذكر ان القاضي ينطلق في هذه القوانين من أن المال أمانة في أيد الناس عليهم أن يدفعوا به إلى أصحابه من الأئمة، وقد لا حظ الجنحاني أن العبيديين لم يحترموا هذه المبادئ المالية بل تجاوزوها كثيرا، وأباحوا في ذلك كل الوسائل لجمع المال، كما لا حظ أن هناك تشابه في السياسة الجبائية للعبيديين في المغرب والقرامطة في المشرق، واختلاف بين الفرقتين الاسماعليتين في وجهة هذا المال، فالقرامطة عملوا على توزيع المال على الناس، بينما تركز المال في المغرب عند الخلفاء (الجنحاني، 68)

وكانت هذه السياسة هي السائدة في جل الأوقات حتى بعد انتقال العبيديين إلى مصر، ويذكر المقريزي أن المعز لدين الله حين أراد أن يستخلف جعفر بن عبد الأمير (دور كتامة في الخلافة الفاطمية، 455) على المغرب فسأله حرية التصرف في المال والجباية، وهنا رفض المعز قائلا: «يا جعفر: عزلتني عن ملكي، وأردت أن تجعل لي شريكا في أمري، واستبددت بالأموال (المقريزي، 1/ 99) وحين عزم المعز إلى الرحيل إلى مصر حمل معه أموالا طائلة، حملها فقد أتاه بلكين بن زيري

بألفين جمل من إبل زناتة محملة بالأموال ما دفع الرعية للوقوف رؤية لعظمة المال المحمول (المقريزي، 1/100) ولم يتوقف سيل أموال أهل المغرب بعد رحيل العبيديين فقد بعث أبو الفتوح يوسف بن زيري إلى الخليفة الفاطمي العزيز بالله سنة 367هـ أموالاً جمعت بالقوة من سكان القيروان، تجاوز مقدارها أربعمئة ألف ديناراً عينا (الجنحاني، ص 78).

واعتنى خلفاء الدولة العبيدية بتنظيم ورعاية حركة التجارة لما تعود به من عملة وفيرة على الخزينة، ومن مظاهر الاهتمام تنظيم الأسواق، وإسهام الاسطول في الحركة التجارية، ما أدى إلى تنافس إلى حد الصراع بين العبيديين في إفريقية والأمويين في الأندلس، للسيطرة على مسالك تجارة الذهب بين السودان الغربي والمغرب (الجنحاني، 83) ولا شك أن لسيطرة العبيديين على مسالك التجارة الصحراوية كان له أثره الكبير على الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأهل المغرب الأوسط، فالموارد المالية التي كانت تعود على الناس في العهد الرستمي أصبحت تصب في خزانة العبيديين، وكانت عاملاً أساسياً من عوامل نجاح مشروعهم السياسي في بناء القاهرة وإقامة دولتهم فيها.

ترى لماذا هذا التعسف في جمع المال؟ إن معرفة الهدف من وراء جمع المال هو الذي يفسر هذا التعسف في جمع الأموال، وعن أسباب هذه السياسة، فائمة العبيديين يختلفون في مشروعهم عن أئمة الإباضية، والتاريخ كشف لنا عن اهتمامات كل طرف، فالإباضيون لم يسعوا لبسط هيمنة سياسية على كل المغرب، ولم يعملوا على التوسع نحو المشرق، وكان اهتمامهم إقامة دولة يسود فيها العدل والمساواة والرخاء، وهو ما أدى بهم إلى الابتعاد عن الجور، فساد الأمن والرخاء، بينما هؤلاء العبيديون كانت لهم اهتمامات سياسية لا تلتزم أحكام بالدين ولا تراعي حقوق الرعية، بل لهم الرغبة في تحقيق الانتقام والوقوف موقف عداء من كل الجهات، وكانت بلاد المغرب مجرد محطة للانتقال نحو المشرق (موسى لقبال، دور كتامة، ص 8) وهو ما تم بالفعل، فقاموا بنهب وحمل ما أمكن نهبه وحمله من أموال وكنوز معهم واتجهوا به إلى المشرق، وعليه كان أثر هؤلاء العبيديين على المغرب والمغرب الأوسط خطيراً، فشلوا الحياة الاقتصادية، أثناء إقامتهم، وأمعنوا في ذلك بعد رحيله حين أرسلوا قبائل الأعراب لخراب المغرب. وهو ما يجعل عملية إعادة بعث النشاط الاقتصادي عملية صعبة على من يتولى الأمر من بعدهم، فكيف تعامل الحماديون وأعلامهم مع هذه الأوضاع الخطيرة؟

لقدت أدت هذه السياسة المالية العبيدية إلى تدمير اقتصادي واجتماعي في بلاد المغرب عموماً، وكانت بلاد المغرب الأوسط الأكثر تضرراً إقتصادياً واجتماعياً من جراء هذه السياسة، إذ تبدلت الأحوال عما كانت عليه أيام الدولة الرستمية، ولم تتعاف منها قروناً من الزمن رغم جهود الحماديين وغيرهم.

وابن حوقل الذي توفي في النصف الثاني من القرن الرابع يصف مدينة تيمرت بعد مدة من زوال العهد الرستمي بالفقر : ((وقد تغيرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر، في وقتنا هذا فقراء بتواتر الفتن عليهم)) (ابن حوقل ، 96/1).

5- نتائج البحث:

- إدراك خلفاء الدولة وفقهائها بأهمية المال في قيام الدولة ونشأتها، فعملوا على تنويع مصادر الدخل، من خلال تنشيط حركة التجارة، والاهتمام بالغزو.
- اتباع الدولة الفاطمية وعلمائها سياسة مالية محكمة، أضفت عليها صورة الشرعية بإصدار جملة من النصوص من أجل تحصيل وجباية المال من مجتمع المغرب الإسلامي.
- توجيه هذه الأموال إلى ما يخدم المشروع السياسي للدولة الفاطمية، فكان عامل قوة في توسعها نحو المشرق، وحرورها ضد القوى المعادية لها.
- تضرر المجتمع من ممارسات الدولة في مجال الجباية وفرض الضرائب، ما أدى إلى تدهور أوضاع أهل المغرب الأوسط إذا ما قورنت بما كانت عليه عهد الدولة الرستمية السابقة لها.

6- خلاصة:

شهدت بلاد المغرب الأوسط مذاهب فقهية وعقدية شتى، فكان للفقهاء الدور البارز في تأسيس الدول المتعاقبة على حكم البلاد، ولم يقتصر أثر هؤلاء الفقهاء على الجانب السياسي بل تعداه إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ذلك الأثر كان متباينا تباين الأنظمة القائمة حين ذاك، فكان دور وأثر أئمة وعلماء الإباضية إيجابيا في المساهمة في تنشيط الاقتصاد ما أدى إلى تحسين أوضاع المجتمع، والأمر كذلك بالنسبة لفقهاء المالكية لكن الأمر يختلف بالنسبة لعلماء وفقهاء الدولة الفاطمية الشيعية الذين أمعنوا في نهب أموال الناس من خلال جملة من التشريعات التي من شأنها أن تخدم مشروع الدولة التوسعي، وتضييق على المجتمع، فكان من نتائج هذه السياسة أن وظف الفاطميون تلك الأموال في توسيع نفوذهم نحو مصر وقيامهم ببناء دولتهم وجيشهم في مصر، الأمر الذي جعل أهل إفريقية والمغرب الأوسط يعلنون رفض اتباع المذهب الشيعي والعودة عنه إلى المذهب المالكي بداية مع منتصف القرن الخامس، ورغم انتقال الفاطميين إلى مصر فقد أرسلوا قبائل العرب من بني هلال لمعاقبة أهل المغرب، فكان لهذا الزحف أثره الخطير في تدهور احوال المغرب وأهله، وذلك يقف دليلا على سياسة الإمعان في إذلال ونهب المغرب وأهله.

7- المراجع:

- الأنطاكي، يحيى بن سعيد، تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتبخاء، تح: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس - لبنان، 1990.
- ابن حوقل محمد بن حوقل البغدادي الموصلية، صورة الأرض، دار صادر، بيروت، 1938 م.
- ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح خليل شحادة، دار الفكر، ط2، 1988.
- ابن خلكان البرمكي الإربلي أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت 1994.
- الجنحاني الحبيب، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الاسلامي، دار الغرب الاسلامي.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، الناشر: دار المعارف - مصر، ط1، 1960.
- ابن عذارى، البيان المغرب. ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت - لبنان، ط3، 1983م
- أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدي، التنبيه على مبادئ التوجيه، الدكتور محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 2007.
- ابن الفراء أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف، الأحكام السلطانية للفراء، تح: محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ط2، 2000 م.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي، الأحكام السلطانية، دار الحديث - القاهرة.
- لقبال موسى، "دور كتامة في دور كتامة في الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1979،
- المقرئ أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تح: جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط1.
- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر - الجزائر / دار الفكر دمشق - سورية، ط3، 1986م.
- المقدسي أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، و- مكتبة مدبولي القاهرة، ط3، 1991.
- أبو حنيفة النعمان بن حيون، افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي- تونس 1975.
- ميخائيل عواد، ابن حوقل، مجلة الرسالة، ع323، سبتمبر 1939.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أحمد شارف (2023) الدولة الفاطمية ومجتمع المغرب الأوسط تأثير فقهاء الفاطميين في الحياة الاقتصادية لمجتمع المغرب الأوسط أنموذجا، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 16(العدد 1)، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، ص.ص 38-46.